العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي وتأثيره في تحقيق السياحة المستدامة

أ.م. عماد عبد صالح السلطان
الجامعة التقنية الشمالية
المعهد التقني / الموصل
usoltan600/gmail.com
٠٧٧٠٢٢٨٣٨٨١٧

م. ثامر صبري بكرالحيالي
الجامعة التقنية الشمالية
المعهد التقني / الموصل
Rashawi_1981@yahoo.com
٠٧٧٠١٦٤٨٨٢٦

المستخلص:

اتسم عقد الثمانينات من القرن الماضي بزيادة الاهتمام بقضايا البيئة وكيفية حمايتها وتحسينها من اجل تحقيق اهداف صناعة السياحة واستدامتها . ومما لاشك فيه ان هناك علاقة مترابطة بين الفقر والتدهور البيئي الناجم عن الزيادة السكانية العشوائية الأمر الذي أدى إلى التجاوز على الاراضي الحدية وبالتالي الى انخفاض الانتاجية الزراعية ومعدل الانتاج للفرد الواحد كما ان انعدام توفر المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية وأماكن الطمر الصحي كانت من الاسباب الرئيسة لانتشار الامراض والأوبئة في البلدان النامية والفقيرة مما ادى الى ابطاء عملية استدامة السياحة بسبب التجاوز واستنزاف الموارد السياحية والطبيعية فيها.

فمن أهم ما توصل اليه الباحث هو ان السياحة تعتبر قطاعا واعدا يعول عليه للمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر وان نمو السياحة واستدامة مواردها وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية يفرض توسيع وتعميق الاهتمام والرعاية الحكومية والمجتمعية بالقطاع السياحي وفقا لأسس ومعايير واضحة ومحددة في اطار استراتيجية التنمية السياحية لفتح مجالات اقتصادية اوسع للاستفادة من المنافع والعوائد السياحية لمكافحة الفقر وتجنب الاثار السلبية المحتملة على البيئة . لان نوعية الحياة في الدول النامية حاضرا ومستقبلا يتوقف على مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه هذه الدول في توفير متطلبات التنمية السياحية والبشرية لشعوبها بدون أضرار بالبيئة وتبديد الموارد الطبيعية والاقتصادية التي تعتمد عليها الأجيال القادمة.

Abstract

The decade of the eighties of the last century increased attention to environmental issues and how to protect and improve them in order to achieve the objectives of the tourism industry and sustainability. There is no doubt that there is a link between poverty and environmental degradation caused by the increase in the population of random, which led to the overrun on marginal lands and thus to the decline in agricultural productivity and the rate of production per capita. The lack of access to safe drinking water, sanitation and landfills were among the main reasons for the spread Diseases and epidemics in developing and poor countries, which slowed down the process of sustainability of tourism due to overflow and depletion of tourism and natural resources.The most important finding of the researcher is that tourism is a promising sector to contribute to supporting economic and social development and alleviating poverty. The growth of tourism, the sustainability of its resources and the increase in its revenues and economic benefits necessitate the expansion and deepening of governmental and

community attention and care in the tourism sector in accordance with clear and specific Tourism to open wider economic areas to benefit from tourism benefits and revenues to combat poverty and avoid possible negative effects on the environment. Because the quality of life in developing countries present and future depends on the success that these countries can achieve in providing the requirements of tourism development and human people without damaging the environment and waste the natural and economic resources on which future generations depend.

المقدمة:

ترتبط حماية البيئة بأنماط توزيع الدخل والاستهلاك على المستوى العالمي وان فشل السياسات الانمائية في البلدان النامية ادى الى تحول الاراضي الزراعية الى صحاري و اراضي قاحلة بسبب التعرية والملوحة فضلا عن خسارة مساحات شاسعة من الغابات بسبب القطع الجائر والحرائق . فالتنمية المستدامة هي محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وان تحقيق هدف الاستدامة بكل المجالات ومنها المجال السياحي يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لمتخذي القرارات في البلدان النامية وذلك بحكم الضغوط المستمرة لتحسين مستويات الاستهلاك وكذلك ارتفاع معدلات نمو السكان في هذه البلدان فهذا يدفع الى ضرورة التفكير بأحداث تغييرات في الانماط الاستهلاكية والإنتاجية فيها . ان الاوضاع الراهنة تجعل معظم البلدان النامية عاجزة عن توفير الحد الادنى المقبول لمستوى المعيشة لشعوبها لا سيما بالنسبة لسكان المناطق الريفية حيث يعتبر الكفاح من اجل البقاء بالنسبة للفقراء الذين يعيشون على هامش الحياة وبالتالي لا تحظى اعتبارات المحافظة على البيئة ومنعها من التدهور بالأولوية بالنسبة لهم اي بعبارة اخرى تشكل حالة الفقر المزمن تحديا كبيرا بالنسبة للسياسات الانمائية لهذه البلدان . وان السياحة اليوم تواجه مشكلات عديدة في هذه البلدان النامية والأقل نموا وتتراوح المشكلات بين نقص المعرفة وضعف الأنشطة التطويرية والوعي العام الشعبي وعدم كفاية البنية التحتية الأساسية للسياحة والاستثمارات فيها بالإضافة إلى تحديات الأمن والسلامة السياحية وهذا ما يتطلب إلى وضع إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية

وصولا لتحقيق التنمية المستدامة وفقا لأسس وبرامج قصيرة ومتوسطة المدى لخلق بيئة داعمة ليلعب قطاع السياحة دورا مهما في خطط التنمية الشاملة وفتح مجالات اقتصادية اوسع للاستفادة من المنافع والفوائد السياحية (غرايبة ، ٢٠١٢ ، ص١٢٤) .

وتضمن البحث اربعة محاور وهي المحور الاول منهجية البحث والمحور الثاني الاطار النظري والمحور الثالث الاطار التحليلي اما المحور الرابع فتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول:

أولا : منهجية البحث : تضمن ما يأتي:

١. مشكلة البحث:

التساؤلات التي تمثل مشكلة البحث وهي:

أ- ما هي الروابط المشتركة بين الفقر والتدهور البيئي وكيف ينعكس تأثيرها على تحقيق السياحة المستدامة وتنميتها

ب- ما هي التحديات التي يمكن ان تواجهه الدول النامية في تحقيق السياحة المستدامة وتنميتها بوجود الفقر والتدهور البيئي في آن واحد وفي موقع واحد.

ثانيا: فرضية البحث:

تبني فلسفه البحث وفق فرضية مفادها

(هناك علاقة ترابطية مستديمة بين الفقر والتدهور البيئي وكيف يتم تجاوزهما ليتم تحقيق التنمية السياحية .

ثالثا: هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ . التعرف على الاستراتيجيات المهمة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية وحماية البيئة في الدول النامية ومن ثم التحول إلى التنمية السياحية المستدامة.

٢ . التعرف على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للوصول الى تنمية السياحة المستدامة وانعكاس ذلك على تجاوز حالة الفقر والتدهور البيئي.

رابعا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المتغيرات التالية:

١. أهمية السياحة كونها مصدر من مصادر الدخل.
٢. أهمية النشاط السياحي في تشغيل الايدي العاملة وتقليل نسب البطالة.
٣. أهمية النشاط السياحي في المحافظة على البيئة وخصوصا ان السياحة تهتم بجمالية ونظافة الموقع السياحي.
٤. علاقة الفقر بالتدهور البيئي بصورة متداخلة.

المحور الثاني: الإطار النظري:

أولا: الإنسان في مواجهة التحديات البيئية:

يعتبر الإنسان من أهم الكائنات الحية التي تعيش على الارض وان تأثير البيئة في الانسان قد يكون تأثيرا مباشرا او غير مباشر وبدرجات مختلفة وأشكال مختلفة لاختلاف العناصر البيئية ومنها (المناخ والموقع وشكل تضاريس الارض والمياه والنبات والحيوان والتربة) كما ان للإنسان تأثير على البيئة وبشكل مختلف من بيئة الى اخرى باختلاف المستوى الحضاري والعلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك العادات والتقاليد وغير ذلك ومع مرور الزمن تزايدت حدة تأثير الانسان في البيئة وبدا ظهور المشكلات الناجمة عن ذلك (سليمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠) .

أشار (بيتر جولد ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤) إلى أن للمناخ تأثير كبير في توزيع السكان فضلا عن تأثيره المباشر في الغطاء النباتي وتوزيع الحيوانات وهناك من الباحثين من رأى ان المناخ هو الذي صاغ حضارات الشعوب وقاد الهجرات البشرية وحدد ملامح طاقات الشعوب وشخصيتها . أن استمرار الانسان في الحياة بصورة واضحة تعتمد على ايجاد الحلول العاجلة للمشكلات الناجمة عن تأثير الانسان والبيئة والتي تتلخص بكيفية الوصول الى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة والغذاء لأعداده المتزايدة وكذلك إلى كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة وخاصة الفضلات غير القابلة للتحلل ثم التوصل الى المعدل المناسب للنمو السكاني ليكون هناك توازن بين عدد السكان والوسط البيئي . ولهذا فان مصلحة هذا الانسان تكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي تؤمن له حياة افضل ومن وسائل تحقيق ذلك هي (الإدارة الجيدة للغابات والإدارة الجيدة للمراعي ومنع تدهورها والإدارة الجيدة للأراضي الزراعية وهذا يتمثل في تطبيق السياحة البيئية التي تستخدم الموارد الطبيعية والاصطناعية والمحافظة عليها وتطويرها وديمومتها للاجيال القادمة كما في مصروالاردن وتونس).

ويعزى الاهتمام بقضايا البيئة الى حد كبير الى القلق الناجم عن زيادة السكان في العالم الى مستويات عالية بحيث سيكون من المتعذر تلبية حاجاتهم الاستهلاكية والخدمية المتزايدة من خلال الاستغلال المستمر للموارد الاقتصادية المحدودة وهنا نشير الى التحذير الذي أطلقه ((مالتس)) قبل حوالي مائتي سنة على ان الموارد الطبيعية المحدودة للأرض لا تستطيع دعم مستويات المعيشة الحالية للسكان في العالم تجاه استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني وبالتالي احتمال حدوث كوارث اقتصادية واجتماعية وبالتالي انتشار ظاهرة الفقر والأمراض والأوبئة . ان المخاطر البيئية سبب في وفاة الاطفال والمراهقين وان تلوث الهواء يتسبب في طفرات وراثية غير مقبولة (www.green kw reports .com line) .

ثانيا: التدهور البيئي في البلدان النامية:

كثيرا ما يرتبط تدهور البيئة بالزيادة الكبيرة في اعداد السكان لكن جذور المشكلة هو في عدم تمكن الفقراء من الحصول على الموارد الانتاجية الكافية لتلبية احتياجاتهم الاساسية لذلك يعمدون الى قطع اشجار الغابات لاستخدامها كوقود وينهكون الأراضي الصالحة للزراعة وتربتها (جان دوست ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣) .

إن كل ما يتسبب في الضغط على النظام البيئي وزيادة استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة وتهديد التوازن البيئي يعمل على تدمير البيئة وزيادة تدهورها (مجلة الثقافة العالمية ، ١٩٩٢ ، العدد ٩٥) وتعتبر المشكلات الناجمة عن الفقر من اخطر التحديات التي تواجه البلدان النامية وستزداد هذه المخاطر بصورة اكبر خلال العقود القليلة القادمة وذلك بسبب زيادة حدة الضغوط السكانية لا سيما في المناطق الريفية وكذلك زيادة نسبة التصحر وتعرية التربة بسبب الاستمرار بقطع الاشجار وانخفاض مساحة الغابات وزيادة نسبة الملوحة في الاراضي الزراعية بسبب سوء استخدام وإدارة المياه ونقص انظمة الري والبزل وبالتالي انخفاض الإنتاجية.

فمن ابرز مؤشرات التدهور البيئي في البلدان النامية خلال عقد الثمانينات نقصان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة بنسبة حوالي ٢% سنويا كذلك انخفاض معدل انتاج الغذاء في كثير من البلدان النامية بسبب فشل الانتاج الزراعي في مواكبة الزيادة في معدلات نمو السكان . كذلك تعتبر الظروف الصحية السيئة الناجمة بالدرجة الاولى عن عدم توفر المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية وتلوث مياه الشرب في المناطق الحضرية من اهم اسباب انتشار الامراض في البلدان النامية كما يؤدي حرق المخلفات الحيوانية في المناطق الفقيرة لأغراض الطهي وغلي المياه الى تعرض السكان الى الامراض كما ان التوسع الصناعي في هذه البلدان يحتاج الى مضاعفة الجهود من اجل تقليل الاضرار الكبيرة الناجمة عن تلوث الهواء والماء . كما يؤدي التصنيع الى زيادة نسبة المخلفات الصناعية وغالبا ما نجد قيام المنشات الصناعية في غياب القيود والضوابط الحكومية الخاصة بحماية البيئة اللجوء الى ارخص الطرق للتخلص من مخلفاتها كإطلاق الغازات السامة في الهواء قبل معالجتها او رمي المخلفات الصناعية في الانهار او حتى تركها في العراء خارج مراكز المدن مما يشكل خطورة كبيرة على الصحة العامة كما قد تتسرب هذه المخلفات الضارة الى مواقع المياه الجوفية او انجرافها مع مياه الامطار والأنهار القريبة الامر الذي يتطلب من البلدان النامية الى وضع القيود والضوابط للحفاظ على سلامة البيئة من التلوث من خلال فرض الغرامات الرادعة على المخلين لهذه الضوابط.

ثالثا: السكان والموارد الاقتصادية:

إن العلاقة بين النمو السكاني وزيادة الطلب على الموارد الطبيعية وبين البيئة علاقة معقدة ومتشابكة جدا وهذه العناصر (السكان والأنشطة البشرية والبيئة) تتفاعل مع بعضها البعض بطرائق وأشكال مختلفة في الزمان والمكان . ان زيادة عدد السكان تؤثر في التنمية ودرجة التنمية تؤثر في البيئة في حين يؤثر مستوى المعيشة ونوعية البيئة في السكان . فالمشكلة الرئيسية لا

تتمثل في تزايد اعداد السكان فقط ولكنها تتمثل في اتساع الهوة في نمط الحياة بين الاغنياء والفقراء في العالم فالغنى الفاحش والفقر المدقع كلاهما مسؤول عن تلوث البيئة (العوادات ، ١٩٩٥ ، ص ١٤١) .

ان المستوى الاقتصادي في البلدان النامية والمتخلفة والفقيرة سئ جدا بدرجة لا تسمح بتحسين المستوى المعيشي والصحي والغذائي لشعوبها التي تعاني من التلوث البيئي وتفشي الامراض والأوبئة المزمنة ويعزى الاهتمام بالبيئة الى حد كبير الى التعلق الناجم عن زيادة سكان العالم الى مستويات عالية بحيث يتعذر تلبية احتياجات السكان الاستهلاكية والخدمية المتزايدة من خلال الاستغلال المستمر للموارد الاقتصادية المحدودة . فالمشكلة لا تكمن في النمو السكاني ذاته وإنما تتضح في اطار الحركة الاقتصادية للمجتمع والظروف المحيطة به والمسألة المهمة هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من دون تدمير البيئة . لقد كان من نتائج زيادة الضغوط السكانية في البلدان الفقيرة زيادة سرعة نقص الموارد الاقتصادية لاسيما الاراضي الزراعية والثروة المائية والوقود التي تعتمد عليها هذه البلدان في كفاحها اليومي . فإذا كانت الزيادة في الانتاج اقل من معدلات نمو السكان فهذا يعني معدل الانتاج للفرد الواحد سينخفض وبالتالي زيادة حدة الفقر وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

ان الزيادة السريعة في معدلات نمو السكان في المناطق الريفية تؤدي الى هجرة اعداد كبيرة من سكانها الى المناطق الحضرية للبحث عن فرص عمل لتحسين مستواهم المعاشي إلا ان استمرار هذه الهجرة سيؤدي الى زيادة الضغط على الخدمات الصحية ومياه الشرب فيها لذلك من الصعب على حكومات البلدان النامية من مواكبة هذه الضغوط المتزايدة ومن هنا يبدأ التدهور في هذه الخدمات والتي ينتج عنها تلوث مصادر المياه ومن ثم انتشار الامراض وحصول التدهور البيئي فيها وهذه يتطلب وضع استراتيجية وسياسات الزامية الى استخدام الموارد الاقتصادية بصورة كفوءة والمحافظة عليها وزيادة الاستثمارات في التقنيات الهادفة الى المحافظة على البيئة وتقليل التلوث البيئي وضرورة الزام الدول المتقدمة لتقديم المساعدات التقنية للبلدان الفقيرة لدعم مشروعاتها الإنمائية.

رابعا: السياحة المستدامة وكيف يمكن تنميتها:

تعرف السياحة المستدامة على انها نقطة التلاقي ما بين احتياجات السائح والمنطقة المضيفة مما يؤدي الى دعم وحماية فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم ادارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت نفسه تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها . وبتحقيق الاستدامة في السياحة يجب توفر ثلاثة مظاهر متداخلة وهي (تحقيق الاستدامة الاقتصادية – والاجتماعية الثقافية – والبيئية) (سالم وسلمان ، ٢٠٠٩ ، المجلة المؤقته لبحوث السوق العدد (١).

تتضمن السياحة المستدامة الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية وتخفيف اثار السياحة على البيئة والثقافة وتعظيم حماية البيئة والمجتمعات المحلية ولكي تصبح السياحة مستدامة يجب ان يتم دمجها مع كل مجالات التطور للقطاعات الداعمة للبيئة والسياحة.

والسياحة المستدامة هي صياغة الهدف الرئيسي لسياسة سياحية انسانية واعية بالبيئة وهي بذلك تحقق رسالة انسانية عظيمة الى جانب هدفها الاقتصادي لكونها احد المصادر الرئيسية في الدخل القومي لكثير من الدول كما تقود السياحة المستدامة الى التطور الاجتماعي بين افراد المجتمع في الدول الجاذبة للسياح نتيجة الاحتكاك بين السياح والسكان المحليين كما انها تشجع الاستثمار في التنمية السياحية فهي لها القابلية على توفير فرصة عمل جديدة وتعمل على توزيع الدخل والمشاريع التنموية لذلك فان تعزيز السياحة المستدامة بالترويج لها لتصبح جزءا اساسيا من عملية التنمية المستدامة ومن عوامل تثبيت السكان في المحليين في مناطقهم وتقليل الهجرة الى المدن ومكافحة الفقر والتدهور البيئي وتستند التنمية السياحية على ركائز اساسية وهي (التخطيط

العلمي السليم – الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية – احترام البيئة وحمايتها من التدهور) (الانصاري ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٧) . . ولكي يتم تحقيق تنمية السياحة المستدامة لا بد من توفر مبادئ اساسية وهي وجود قوانين وأنظمة تضبط عملية السياحة مع وجود ادارة سليمة لمتابعة عملية السياحة مع التأكيد على أهمية النوعية والتثقيف البيئي وكذلك توفر مراكز دخول محددة للزوار مع وجود مراكز لتزويد الزوار بالتعليمات والمعلومات وكذلك تحديد القدرة الاستيعابية لكل موقع سياحي . فقد تعتبر التنمية احدى وسائل الارتقاء بالإنسان ولما كانت السياحة تنطوي على ابراز المعالم الجمالية للبيئة لذلك فهناك علاقة قوية بين التنمية والبيئة والسياحة فكلما كانت البيئة نظيفة وصحية ازدهرت السياحة وانتعش الاقتصاد وتتحقق التنمية لذلك لابد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة والمصالح الاقتصادية والاجتماعية . وللسياحة اثار ايجابية في تحسين البيئة ومنعها من التدهور والتلوث مع رفع المستوى المعاشي للسكان المحليين اقتصاديا واجتماعيا (www.suadichambers.org.sa) .

فهي تدفع الى المزيد من اقامة البنى الاساسية والمنشات السياحية من فنادق ومطاعم ومنتجعات الامر الذي يؤدي الى اعمار البيئة كما ان تدفق السياح يحقق ايرادات الدولة من العملة الصعبة تنعكس على السكان المحليين فتزدهر هذه المناطق السياحية مع توفير فرص عمل لهم . كما ان السياحة تعتبر كجسر تواصلي بين ثقافات وحضارات متعددة الامر الذي يؤدي الى تطور عادات وتقاليد المناطق الريفية الفقيرة كما تدفع السياحة الى الاهتمام بترميم وصيانة الاثار الموجودة في هذه المناطق مما يساعد في الحفاظ على الطابع الحضاري لها كما تشجع السياحة على نمو الصناعات والحرف التقليدية اليدوية لسكان هذه المناطق كما تعمل السياحة على تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك تنمية التجارة الدولية مما يخلق قواسم مشتركة على المستوى الانساني وان التنمية الحقيقية لا بد وان تستهدف اساسا لتحقيق ثلاث اهداف رئيسية وهي تحسين مستوى معيشة الفقراء وتقليل نسبة البطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي مع تجنب التدهور البيئي من خلال زيادة الاستثمار.

المحور الثالث:

الإطار التحليلي:

غالبا ما يعزى التدهور البيئي الى المشكلات الناجمة عن الفقر بالرغم من ان معدل استهلاك الفرد في البلدان الفقيرة لا يزيد عن ١٠% من مثيله في البلدان الغنية كما ان الفقراء هم ايضا في مقدمة ضحايا هذا التدهور . فقطع الاشجار وتعرية التربة وزيادة نسبة التصحر تنخفض بانخفاض نسبة الفقر بين السكان كما يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة الى زيادة الوعي الصحي للأفراد وتحقيق اكبر للاستقرار الاجتماعي اذا لا بد من مكافحة الفقر في البلدان الفقيرة من خلال تبني السياسات الانمائية الهادفة الى تحقيق زيادة المستوى المعاشي للفرد . والجدير بالذكر ان استنزاف الموارد الطبيعية والسياحية والاقتصادية سيؤدي الى التدهور البيئي المضطرد وان اجراءات المحافظة على هذه الموارد يجب ان تبدأ في الدول النامية من خلال دعم سياسات الاستدامة في السياحة والتنمية بدلا من حثها على تقليل معدلات نمو السكان.

ان المشكلات الناجمة عن الفقر هي من اخطر التحديات التي تواجه البلدان النامية وذلك بسبب الزيادة السكانية غير المدروسة وزيادة نسبة التصحر وتعرية التربة بسبب قطع الاشجار وتقليل نسبة المسطحات الخضراء والزراعة وانخفاض نسبة الغابات وزيادة نسبة الملوحة بسبب سوء استخدام الموارد المائية ونقص انظمة الري الامر الذي سيؤدي في الاخير الى انخفاض الانتاجية الزراعية وعدم امكانية الوصول الى السياحة المستدامة وتعاظم مشكلة الفقر نتيجة لهذا التدهور البيئي . ومن ابرز مؤشرات التدهور البيئي في البلدان النامية خلال القرن العشرين نقصان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة بنسبة حوالي ٢% سنويا مما ادى الى لجوء الفلاحين الى

زراعة الاراضي الحدية حيث ان اكثر من ٦٠% من السكان الفقراء يكافحون من اجل البقاء على الحياة . ويقدر بان حوالي ٢٧٠ الف كم من الاراضي الزراعية تفقد انتاجيتها سنويا وتقدر هذه الخسارة في الانتاجية بحوالي ١٥% من الناتج القومي الاجمالي العالمي سنويا كذلك انخفض معدل انتاج الغذاء في كثير من الدول النامية بسبب فشل الانتاج الزراعي في مواكبة الزيادة في معدلات النمو في السكان . كما تعتبر الشروط الصحية السيئة الناجمة بالدرجة الاولى عن عدم توفر المياه الصالحة للشرب وتلوث مياه الشرب . فاستنادا الى تقديرات منظمة الصحة العالمية فان حوالي ٨٠% من الاراضي المنتشرة في البلدان وحوالي ٩٠% من الوفيات من الاطفال والتي تقدر بنحو ١٣ مليون حالة وفاة سنويا تعزى الى تلوث مياه الشرب كما يؤدي حرق المخلفات الحيوانية لغرض الطهي وغلي المياه إلى تلوث الماء والهواء.

ان محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وتحقيق حاجات الجيل الحالي بدون التضحية بحاجات الاجيال القادمة التي ستعتمد الى حد كبير على نوعية البيئة ومدى توفر الموارد الاقتصادية والطبيعية المتمثلة بالأراضي الزراعية والمعادن والمواد الخام والغابات والمياه التي تعتبر بمثابة ارث مشترك لجميع الاجيال وليس للجيل الحالي فقط . لذلك فان سوء استغلال هذه الموارد وإلحاق الضرر بها من الناحتين الكمية والنوعية من اجل تحقيق السياحة المستدامة والتنمية . اذا اصبح من الضروري على مخططي التنمية والاستدامة الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية في عملية اتخاذ القرارات في البلدان النامية وخاصة من المتوقع ان يزداد سكان العالم من حوالي ٦ مليارات في سنة ١٩٩٩ الى حوالي ٨ مليارات نسمة في ستة ٢٠٢٠ والى ١٢ مليار نسمة في سنة ٢٠٥٠ وستكون ٩٤% من هذه الزيادة في الدول النامية الامر الذي يدفع بضرورة التفكير بإحداث تغييرات سريعة في الانماط الاستهلاكية والإنتاجية لمعالجة عجز الدول النامية عن توفير الحد الادنى المقبول لمستوى المعيشة لشعوبها حيث يعتبر الكفاح من اجل البقاء هو الشغل الشاغل بالنسبة للفقراء الذين يعيشون على هامش الحياة وبالتالي لا تحظى اعتبارات المحافظة على البيئة وتحقيق الاستدامة والتنمية بالأولوية بالنسبة لهم حيث تشكل حالة الفقر تحديا كبيرا للبيئة وتحقيق الاستدامة وللسياسات الانمائية لهذه البلدان . فمن السياسات المقدمة من جانب البلدان النامية لضمان تحقيق اهداف التنمية والاستدامة فهي تشمل خمسة مجالات ألا وهي (إعادة النظر بالسياسات السعرية للموارد النادرة – تنفيذ برامج البدائل للفقراء - وضع الضوابط والقيود اللازمة لتقليل الاضرار البيئية – تخفيض الانفاق العسكري – تحسين وضع المرأة) . وأخيرا لا بد من تبني استراتيجية انمائية تهدف اساسا الى تحسين معيشة الطبقات الفقيرة من خلال توفير الخدمات الاساسية وفي مقدمتها المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والتوسع في مجال التعليم الابتدائي والحرفي من اجل خلق بيئة نظيفة وصناعة سياحية مستدامة وخلق فرص عمل وتقليل نسبة البطالة في المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة على كافة الاوجه وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وتشجيع الاستثمار عن طريق خلق البيئة الملائمة لتوفير البنى التحتية اللازمة لتنشيط القطاع السياحي ودعم هذه السياسات للبلدان الفقيرة بدلا من حثها على تقليل معدلات النمو السكاني رغم اهمية هذه السياسة كما لا بد ان الجهود الرامية لتقليل الفقر لا بد ان تستهدف تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة ، وبهذا تتحقق الفرضية التي مفادها هناك علاقة بين الفقر والتدهور البيئي تعرقل عملية تحقيق التنمية السياحية ويمكن تجاوزها وحلها بتطبيق السياحة المستدامة .

المحور الرابع : تشمل الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

١. إن نوعية الحياة بالنسبة للبلدان النامية حاضرا ومستقبلا تتوقف على مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه هذه البلدان في توفير متطلبات التنمية لشعوبها بدون الحاق الضرر بالبيئة وتبديد الموارد الاقتصادي.

٢. ان الاوضاع الاقتصادية الراهنة تجعل معظم البلدان النامية عاجزة عن توفير الحد الادنى المقبول لمستوى المعيشة لشعوبها وبذلك تصبح حالة الفقر المزمن تحديا كبيرا لها.

٣. معدل الانتاج للفرد الواحد منخفض بالبلدان النامية بسبب سرعة نقصان الموارد الاقتصادية فيها نتيجة الضغوط السكانية الامر الذي سيؤدي الى زيادة حدة الفقر وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

٤. نعتبر المشكلات البيئية الناجمة عن الفقر من اخطر التحديات التي تواجه الدول النامية بسبب زيادة اعداد السكان وزيادة التصحر ونقص المياه وتلوثها وزيادة ملوحة التربة والمياه الامر الذي يتسبب في انخفاض الانتاجية الزراعية

٥. يمكن تجنب التدهور البيئي الى حد كبير من خلال زيادة الاستثمار في المشروعات الزراعية الاساسية ومشروعات الري وإيصال المياه الصالحة للشرب وتوفير خدمات الصحة العامة.

٦. صناعة السياحة من الصناعات الهامة لما لها اهمية في دعم التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وان مجالاتها المتنوعة وعلاقتها بالتنمية المستدامة أثار اهتمام المختصين.

٧. السياحة المستدامة تتجدد مواردها فلا تنضب بفعل الاستعمال الكثيف ونتائجها هي في صالح السياحة والبيئة معا وفي صالح التنمية على المستوى المتوسط والبعيد.

٨ . بناء وتنمية السياحة المستدام من خلال التعاون بين القطاعين الخاص والعام وزيادة جهودهما لتعزيز السياحة البيئية المستدامة .

ثانيا: التوصيات:

١. لا بد من معالجة مشكلة الفقر في البلدان النامية من خلال تبني السياسات الانمائية الهادفة الى زيادة مستويات المعيشة والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

٢. على الدول المتقدمة دعم سياسات التنمية المستدامة للبلدان الفقيرة بدلا من التركيز على حثها لتقليل معدلات نمو السكان رغم أهمية هذه السياسة.

٣. يجب أن تحظى الاعتبارات البيئية باهتمام كبير في السياسات الانمائية وان استبعاد التكاليف من حسابات الناتج القومي الاجمالي لا ينسجم مع واقع التكاليف الاجتماعية الحقيقية.

٤. يجب ان تأخذ البلدان النامية بنظر الاعتبار ضرورة التفكير بإحداث تغيرات سريعة في الانماط الاستهلاكية والإنتاجية لمواجهة الضغوط والتحديات لتحسين مستويات الاستهلاك ولارتفاع معدلات نمو السكان فيها.

٥. لغرض تقليل الأضرار الجسيمة التي تلحقها المنشات الصناعية في البلدان النامية من مخلفات صناعية ترمى في الانهار ومن غازات سامة تطلق في الهواء على حكومات هذه البلدان النامية من وضع القيود والضوابط الكفيلة بردع المخالفين للمحافظة على سلامة البيئة من خلال فرض الغرامات المالية.

٦. يجب على البلدان النامية ان تولي اهتمام جديا لمسالة تحسين المكانة الاقتصادية للمرأة في المجتمع والتي لها دور مهم في النشاط الاقتصادي لا سيما في المناطق الريفية في العمل الحقلي والمنزلي والصناعات اليدوية لذلك يعتبر تعليم المرأة من أهم متطلبات السياسات الإنمائية والبرامج الهادفة لحماية البيئة.

٧. العمل على خلق التوازن بين النشطة السياحية والبيئية لما يحقق التنمية المستدامة.

٨. وضع استراتيجية لاستخدام الموارد الطبيعية مع ضرورة انشاء وحدة للاعلام السياحي لوضع البرامج الاعلامية لتحقيق التوعية بالبيئة والمحافظة عليها .
٩. أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها واستثماراتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة وان يتم التخطيط والإدارة بطريقة مستدامة من اجل الحماية والاستخدامات المثلى للموارد في الموقع السياحي.
١٠. تخفيض جزء من الايرادات السياحية لتغطية احتياجات مشاريع التنمية السياحية المستدامة ولتقليل الاثار السلبية للتلوث البيئي .

المصادر

١. الأنصاري ، رؤوف محمد علي ، ٢٠٠٨ ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعتمار ، بيروت ، مطلعة هادي برس .
٢. العوادات ، محمد ، ١٩٩٥ ، مشكلات البيئة ، دار الأهالي / دمشق.
٣. بيتر جولد ، ١٩٦٦ ، الامان والمكان والجنس البشري ، المجلة الدولية للأبعاد الاجتماعية / اليونسكو.
٤. جان دوست ، قوة الحي ، ١٩٩٨ ، مبادئ علم البيئة ، منشورات وزارة الثقافة السورية / دمشق.
٥. مجلة الثقافة العالمية ، ١٩٩٢ ، الانفجار السكاني يهدد الحياة مع كوكب الارض / العدد ٥٥ / الكويت.
٦. سالم ،حسين سالم وسلمان طارق ، ٢٠٠٩ ، الاصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجاد (١) العدد (٢).
٧. سليمان ، محمد محمود ، ٢٠٠٧ ، الجغرافية والبيئة ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب / وزارة الثقافة / دمشق.
٨. غرايبة ، خليف مصطفى ، ٢٠١٢ ، السياحة البيئية ، دار ناشري للنشر الالكتروني / الأردن.
٩. Line.com KW/reports WWW.geen
١٠. WWW.Saudichambers.Org.Sa